

## مساهمة السياسة المالية في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019) The contribution of fiscal policy to diversifying the Algerian economy during the period (2000-2019)

مسعي أسماء<sup>1\*</sup>، رايس فضيل<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، جامعة العربي التبسي -تبسة-، الجزائر،

[asma.messai@univ-tebessa.dz](mailto:asma.messai@univ-tebessa.dz)

<sup>2</sup> مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي -تبسة-، الجزائر،

[dr.raisfoudil@univ-tebessa.dz](mailto:dr.raisfoudil@univ-tebessa.dz)

تاريخ النشر: 05-06-2022

تاريخ القبول: 23-05-2022

تاريخ الاستلام: 11-02-2022

### ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تتبع مسار السياسة المالية وإبراز مدى مساهمتها في تنويع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)، ومن هنا تتضح أهمية هذا البحث في كونه يعالج أحد الخيارات الاستراتيجية التي تعد من أولويات الخطط التنموية في الجزائر. وقد توصل هذا البحث إلى أنه بالرغم من تفعيل السياستين الإنفاقية والضريبية إلا أنه لم يكن لهما تأثيراً كبيراً في تنويع الإقتصاد الجزائري، وذلك بسبب ارتفاع الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري من ناحية، وعدم القدرة على تنويع الإيرادات العامة من ناحية أخرى، مما حال دون تنوع مصادر الدخل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة. كما يقترح هذا البحث جملة من التوصيات في سبيل تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال تبني استراتيجية ملائمة تضمن تنوع الإيرادات العامة بعيداً عن الإيرادات النفطية والسياسات الظرفية والمؤقتة.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية؛ التنويع الإقتصادي؛ السياستين الإنفاقية والضريبية؛ الإقتصاد الجزائري.

**تصنيف JEL :** H3، O49، H5، H2، O55.

### Abstract:

This research aims to follow the path of fiscal policy and to highlight the extent of its contribution to the diversification of the Algerian economy during the period (2000-2019). Hence, the importance of this research is clear in that it addresses one of the strategic options, which is one of the priorities of development plans in Algeria. This research concluded that despite the activation of the spending and tax policies, they did not have a significant impact on diversifying the Algerian economy, due to the high current spending at the expense of investment spending on the one hand, and the inability to diversify public revenues on the other hand, which prevented the diversification of Income sources and GDP increase during the study period. This research also proposes a number of recommendations in order to achieve economic diversification in Algeria by adopting an appropriate strategy that ensures the diversification of public revenues away from oil revenues and circumstantial and temporary policies.

**Keywords:** financial policy, economic diversification, spending and tax policies, Algerian economy.

**EL Classification Codes :** H3, O49, H5, H2, O55.

\* المؤلف المرسل

**1. مقدمة:**

تعد العلاقة بين السياسة المالية والتنوع الاقتصادي من بين الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية خصوصا في الآونة الأخيرة، وذلك لما للسياسة المالية من أهمية في تحقيق التنوع الاقتصادي، عن طريق مساهمتها في تنوع مصادر الدخل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا الشأن فإن اقتصاديات الدول التي تركز بالأساس على مصدر واحد (أو مصادر ريعية محدودة) في عملية تمويل التنمية، تواجه العديد من التحديات والصعوبات في سبيل تحقيق التنوع الاقتصادي. والاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعيا بامتياز فهو يعاني من اختلالات هيكلية وبنوية حادة نتيجة لاعتماده الشبه الكلي على إيرادات قطاع المحروقات، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية بين الحين والآخر من ناحية، واحتمالية نزوب إيرادات هذا القطاع من ناحية أخرى، ومن هنا بات من الضروري التوجه نحو استراتيجية تنوع الاقتصاد الجزائري من خلال الاعتماد على مجموعة من الآليات والسياسات. حيث بادرت الحكومة الجزائرية إلى استخدام أدوات السياسة المالية لتنوع الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات والتخلص من التبعية النفطية، وكذا الشروع في مجموعة من البرامج التنموية منذ بداية الألفية، من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين والرفع من درجة تنوع الاقتصاد الجزائري.

**1.1. إشكالية البحث: بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:**

**إلى أي مدى ساهمت السياسة المالية في تنوع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)؟**

تدرج ضمن إشكالية البحث الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تؤثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي؟
- هل ساهمت السياسة الإنفاقية في تنوع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2000-2019)؟
- هل ساهمت السياسة الضريبية في تنوع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2000-2019)؟

**2.1. فرضيات البحث:**

- الفرضية الرئيسية: كان للسياسة المالية أثر محدود في تنوع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.
- الفرضيات الفرعية: ويمكن عرضها في الموالي:
- يختلف تأثير السياسة المالية على التنوع الاقتصادي باختلاف حجم النفقات وكذا طبيعة وتنوع الإيرادات العامة؛
- ساهمت البرامج التنموية الداعمة للنمو والتنمية الاقتصاديين في تنوع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة؛

- ساهمت الإعفاءات والامتيازات الضريبية في دعم الإستثمار وزيادة الإنتاج في الجزائر خلال فترة الدراسة.

**3.1. أهمية البحث:** تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع في حد ذاته، حيث يعد التنوع الاقتصادي توجه حتمي لمعظم دول العالم عموماً ودول الريع النفطية خصوصاً للحد من تركيز الموارد، وتظهر أهميته من خلال التركيز على إبرار مساهمة السياسة المالية في تنوع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-

(2019)، كما يعطي هذا البحث أهمية إضافية لارتباطه بالماضي والمستقبل الاقتصادي والمالي والإجتماعي للدولة الجزائرية.

#### 4.1. أهداف البحث: تتمثل في:

- التطرق إلى الجوانب النظرية لكل من السياسة المالية والتنويع الاقتصادي؛
- إبراز أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي؛
- الوقوف على أهم إجراءات السياستين الإنفاقية والضريبية الداعمة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)؛
- تقييم مدى مساهمة السياسة المالية (النفقات والإيرادات العامة) في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019).

5.1. المنهج والأدوات المستعملة: تم الإعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وأيضا الاستعانة بمجموعة من الإحصائيات والبيانات الصادرة عن هيئات وطنية وأخرى دولية، ووسائل الإيضاح المختلفة من جداول وأشكال، من أجل عرض المعلومات وتحليلها بشكل منطقي، وهو ما يسمح بإعطاء نظرة ثاقبة عن مدى عمق هذا الموضوع وما يقتضيه سياق التحليل.

## 2. مفاهيم عامة حول السياسة المالية والتنويع الاقتصادي

تعد السياسة المالية جزء من السياسة الاقتصادية الكلية، وأحد أهم الأدوات التي تساهم في عملية التنويع الإقتصادي، من خلال توفير الموارد الضرورية لزيادة إنتاجية مختلف القطاعات الإقتصادية، وإحداث سلسلة من التغيرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد الوطني لتنويع مصادر الدخل والحد من تركيز الموارد.

### 1.2. مفاهيم عامة حول السياسة المالية:

إن السياسة المالية لها موقع هام في اقتصاديات دول العالم المختلفة، نظراً لمساهمتها الفعالة في تنشيط الإقتصاد وتحقيق أهدافه المختلفة.

1.1.2. تعريف السياسة المالية: تعرف بأنها: مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة التي تهدف إلى تحريك متغيرات الناتج القومي، التشغيل، الإدخار، والاستثمار، لتحقيق الآثار المرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة من الدخل والناتج القومي، ومستوى العمالة، وغيرها من المتغيرات الإقتصادية (النسور، 2013، صفحة 152)، كما تعرف بأنها: الوسيلة التي من خلالها تقوم الحكومة بتعديل مستويات الإنفاق ومعدلات الضرائب للتأثير في مستويات إنتاجية الإقتصاد (قنطقجي، 2020، صفحة 188). وبالتالي فالسياسة المالية تعكس تدخل الدولة لتحكم في جانبي النفقات والإيرادات العامة لتوجيه الإقتصاد وتحقيق أهدافه المسطرة.

2.1.2. أهداف السياسة المالية: تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها (الخيكاني و الموسوي، 2015، الصفحات 46-49):

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد: عن طريق توجيه الموارد المتاحة نحو أفضل الاستخدامات، طبقاً لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن.

- **تحقيق الاستقرار في الأسعار:** إن مرونة السياسة المالية تسمح بتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال احتواء الضغوط التضخمية والانكماشية، ففي ظل التضخم يتم إتباع سياسة مالية انكماشية أو تقشفية تقوم على خفض الإنفاق الحكومي وزيادة معدلات الضرائب، من أجل الحد من الآثار السلبية لارتفاع المستوى العام للأسعار، أما في حالة الانكماش فيتم إتباع سياسة مالية توسعية، تقوم على زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض معدلات الضرائب، من أجل الحد من الآثار السلبية لانكماش المستوى العام للأسعار. وبالتالي يمكن القول أن السياسة المالية تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الإقتصادي بصفة عامة، من خلال تكيف أدواتها بما يتلاءم والوضع الإقتصادي السائد.

- **تحقيق التشغيل الكامل:** أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة وخلق فرص العمل المنتجة، وقد كان الإهتمام بهذا الهدف كبيراً من قبل حكومات البلدان المختلفة، خصوصاً بعد أزمة الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن الماضي.

- **تحقيق النمو الاقتصادي:** تسمح هذه السياسة للبلد المعني بالتوسع في إمكانياته الإنتاجية، بحيث تستطيع الدولة بفضل الإعانات من زيادة حجم الاستهلاك الذي يدفع بالطلب الكلي نحو الإرتفاع مما يؤدي إلى تشجيع الإنتاج والاستثمار، وبالتالي زيادة الناتج والدخل القومي ومن ثم زيادة معدل النمو، ويعد هذا الهدف طويل المدى نسبياً.

- **التوزيع العادل للدخل:** وهذا الهدف يسمح بتقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة، الذي ينتج عن توزيع عوائد عناصر الإنتاج على أبناء المجتمع، ولقد أضحت زيادة دخول الطبقات الفقيرة من الأهداف الرئيسية للسياسة المالية.

### 3.1.2. أدوات السياسة المالية: تتمثل أدواتها فيما يلي (طوروس، 2011، الصفحات 183-184):

- **الإنفاق الحكومي:** ويشمل كل ما تقوم الدولة بإنفاقه خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة للمجتمع، ويشمل الإنفاق الحكومي الأجور والرواتب، المشاريع الإنمائية والإنفاق على البنى التحتية، والإنفاق على قطاعي التعليم والصحة... الخ.

- **الضرائب:** بكافة أنواعها (الضرائب على الدخل، الضرائب على الشركات، والرسوم المختلفة التي تفرض على السلع سواء ما كان منها محلياً أو خارجياً عند استيراده، الجباية البترولية... الخ)، حيث تهدف الدولة من خلال فرضها للضرائب إلى تحصيل موارد تستخدمها في الوصول إلى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

- **الدين العام:** وتشمل الأموال التي تقترضها الدولة من الجمهور عن طريق استخدامها للسندات الحكومية، حيث أن حجم هذا الدين ومقداره يؤثر على الوضع الاقتصادي العام للدولة، فهذه الأخيرة تلجأ إلى زيادة الدين العام في أوقات التضخم، والعكس في أوقات الانكماش.

### 2.2. مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي:

إن مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي تختلف من بلد لآخر، ولكن تحديد ذلك يتوقف على مدى تنوع هذه المساهمة ومدى تعدد البدائل المتاحة لذلك.

**1.2.2. تعريف التنوع الاقتصادي:** هو نهج اقتصادي تسعى الدولة من خلاله إلى تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد سليم يتجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، ويمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية وسوق الصادرات (رايس و بويريمة، أبريل 2021، صفحة 103)، كما يعرف على أنه: الحد من الإعتماد الكبير على العائدات النفطية، من خلال تطوير الإقتصاد غير النفطي وصادرات وإيرادات غير نفطية (Aissaoui, 2009, p. 06). وإجمالاً يمكن القول أن التنوع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الإعتماد الكلي على القطاع الرئيسي في الإقتصاد.

**2.2.2. دوافع التنوع الاقتصادي وأهدافه:** يمكن توضيحها في الآتي (باهي و رواينية، ديسمبر 2016، صفحة 137):

- **مشكلة التذبذب:** فالتذبذبات المستمرة في أسعار المواد الأولية والتي تشكل المورد الرئيسي لاقتصاديات الكثير من الدول، تجعلها عرضة للأزمات والصدمات الخارجية، وبالتالي فمشكلة التذبذب في هذه الاقتصاديات تعد الدافع الأكثر إلحاحاً من أجل التنوع، من خلال تطوير منتجات أخرى كعامل مولد للدخل.
- **لعنة الموارد:** وتسمى أيضاً مفارقة الوفرة، فهناك اتجاهات ترى أن البلدان التي لديها وفرة من الموارد الطبيعية تحقق نمو اقتصادي أقل، وديمقراطية أقل، ونتائج إنمائية أسوأ من البلدان التي تمتلك موارد طبيعية أقل، لذا لعنة الموارد تعد أحد أهم دوافع التنوع الاقتصادي.
- **استنزاف الموارد الطبيعية:** أن الموارد غير المتجددة تثير مسألة استدامة التنمية الاقتصادية، فالمنطق الإقتصادي يتطلب تعويض هذه الموارد بأنواع أخرى من رأس المال، وذلك للحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة عند تراجع احتياطي هذه الموارد.
- **تحسين الأداء:** تعتبر الاقتصاديات المتنوعة ذات الأداء الأفضل، بحيث أن تعداد النشاطات الاقتصادية فيها يعطي المنتجين معلومات متنوعة خاصة عن الأسواق الخارجية ويساهم في تحسين قدراتهم الذاتية.
- **الاستدامة المالية:** إن تمويل متطلبات المالية العامة المتنوعة من خلال الإعتماد على مورد مالي واحد أو موارد مالية محدودة جداً، ينجم عنه اختلالات كبيرة لأنه لا يمكن تحقيق الاستدامة المالية في ظل الإقتصاد الأحادي، وعليه أصبحت الاستدامة المالية إحدى أهداف التنوع الاقتصادي.
- **تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة:** حيث يسمح التنوع الاقتصادي بتوسيع القاعدة الإنتاجية ورفع القيمة المضافة، وتوسيع فرص الإستثمار وتقوية أوجه الترابط في الإقتصاد وقدرته التكيفية وحمايته على المدى الطويل من استنزاف الموارد الطبيعية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة والعولمة، كما أن التنوع يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تلبية احتياجات الفقراء الأساسية التي تدور حول توفير العمل، الغذاء، الصحة، والمأوى، وفتح مجالات متنوعة للنشاط الإقتصادي (عماري، 2019-2020، الصفحات 47-48).

**3.2.2. مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:** يعتبر مؤشر هرفندال - هيرشمان من أشهر المؤشرات استخداماً في قياس درجة التنوع الاقتصادي لأي بلد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1)، حيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي (التركز الاقتصادي)، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية (بللما و بن عبد الفتاح، 2018، صفحة 333):

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

**H.H:** مؤشر هرفندال - هيرشمان ( $0 \leq H.H \leq 1$ )، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعاً كاملاً (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفراً، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزاً في قطاع معين.

**X<sub>i</sub>:** قيمة المتغير في النشاط أو القطاع i.

**X:** القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

**N:** عدد النشاطات أو عدد القطاعات.

### 3.2. أثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي:

يمكن توضيح هذا الأثر من خلال توضيح أثر كل من السياستين الإنفاقية والضريبية على التنوع الاقتصادي (رحال و السعيد، سبتمبر 2017، الصفحات 104-105):

**1.3.2. أثر السياسة الإنفاقية على التنوع الاقتصادي:** يتضح من خلال اعتماد الدولة على النفقات العامة لتشجيع القطاعات الاقتصادية للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والحد من الاعتماد على قطاع واحد سواء كان قطاع المحروقات أو أي قطاع آخر، ويتحقق استهداف الطلب الكلي عن طريق الانفاق الاستثماري، بتوجيه الانفاق في هذا المجال إلى دعم القطاعات خارج المحروقات مثل: السياحة والزراعة، فزيادة الإنفاق الحكومي في مثل هذه القطاعات يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي مما يحسن القدرة الإنتاجية لها، كما أن توجيه الإنفاق الاستهلاكي والانفاق على الخدمات الأساسية يعزز رأس المال البشري، بحيث يكون الركيزة الأساسية في عملية الإنتاج، مما يساهم في توزيع الطاقات البشرية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

**2.3.2. أثر السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي:** ويتجلى ذلك من خلال أثرها على الإستثمار والذي يعد من أهم المتغيرات التي تساهم في تنوع مصادر الدخل في الدول التي تركز اقتصادياتها على قطاع واحد، ويظهر تأثير الضرائب على الإستثمار من خلال تأثيرها على معدل الربح، فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها يؤدي إلى خفض الإستثمارات، ويظهر هذا الأثر جلياً بالنسبة للإستثمارات الحديثة، إضافة إلى أن التأثير السلبي للضرائب على الإنتاج قد يدفع أصحاب المشاريع إلى مضاعفة إنتاجهم تعويضاً للمقتطع من الضريبة باستخدام أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج، وهذا يتوقف

على مرونة الطلب على منتجاتهم، في حين الأثر الإيجابي يتحقق بتخفيض الضرائب على الأرباح ومنح إعفاءات وامتيازات على الأرباح المعاد استثمارها، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح المحققة ومن ثم زيادة الإستثمارات.

### 3. مساهمة السياسة الإنفاقية في تنويع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

شهدت الجزائر منذ بداية سنة 2000 سياسة إنفاقية توسعية نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد تجسدت في مجموعة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية.

#### 1.3. برامج الإنفاق العام في الجزائر (2001-2019):

تشمل كلاً من: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، برنامج النمو الجديد (2015-2019)، وهو ما سيتم عرضه في الموالى (العمراوي، 2017-2018، الصفحات 124-126):

1.1.3. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): أطلق هذا البرنامج في أبريل 2001، خصص له مبلغاً يقدر بـ 525 مليار د.ج، أي حوالي 7 مليار دولار، من أجل تحقيق معدل نمو للنتائج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل سنوياً عن 5%، وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل، وهو يعتبر برنامجاً ضخماً، حيث بلغ عدد المشاريع المدرجة فيه 15974 مشروع، وقد كان يهدف إلى: الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، خلق مناصب عمل والحد من البطالة وذلك عن طريق تنشيط الطلب الكلي، دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الإقتصادي، ودعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات، وتتلخص الاعتمادات المالية المرصودة للقطاعات المستفيدة من هذا البرنامج في الجدول الموالى:

#### الجدول 1: التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار د.ج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: (بوفليح، ديسمبر 2012، صفحة 252)

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ارتكزت بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظراً للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في تأسيس محيط ملائم للإستثمار

وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من هذا البرنامج، كما اهتم كذلك بالتنمية البشرية نظراً لما تكتسبه من أهمية جوهرية في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم التنمية الاقتصادية.

**2.1.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):** جاء في إطار مواصلة وتيرة البرامج التنموية التي سبق إقرارها وتنفيذها من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)، حيث خصص له مبلغ 4203 مليار د.ج، أي حوالي 55 مليار دولار، بهدف: تحسين الظروف المعيشية، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، ودعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية وتحديثها، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والجدول التالي يوضح مضمون هذا البرنامج:

**الجدول 2: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)**

الوحدة: مليار د.ج

النسبة %	المبلغ	القطاعات
45.42	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.52	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
08.02	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
04.85	203.9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
01.19	50.0	تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: (العمرابي، 2017-2018، صفحة 125)

ما يلاحظ من الجدول السابق، أن محور تحسين ظروف معيشة السكان احتل المرتبة الأولى ضمن اهتمامات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، حيث خصص له 1908.5 مليار د.ج، وهو ما يمثل نسبة 45.42% من المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج، باعتبار أن الظروف المعيشية للأفراد تعتبر محددًا أساسيًا في عملية التنمية الاقتصادية، ثم تأتي المحاور الأخرى بنسب متفاوتة، ليخصص في الأخير مبلغ 50 مليار د.ج فقط لتطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال، أي 1.2% من إجمالي مبلغ البرنامج، وهو مؤشر يعكس تهميش وعدم اهتمام الجزائر بالتطورات التكنولوجية في مجال الاتصال.

**3.1.3. برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014):** خصص له غلاف مالي قدر بـ 21214 مليار د.ج، ما يقدر بـ 286 مليار دولار، وذلك من أجل استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالبنى التحتية (السكك الحديدية، الطرق، المياه... الخ) والتي خصص لها مبلغ 9700 مليار د.ج، إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار د.ج، وقد تم توزيع مخصصات هذا البرنامج كما يلي:

**جدول 3: مخصصات برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)**

الوحدة: مليار د.ج

النسبة %	المبلغ المخصص	القطاعات
49.59	10122	المحور المتعلق بالتنمية البشرية
31.59	6448	المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية



08.16	1666	المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية
07.67	1566	المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية
01.76	360	المحور المتعلق بمكافحة البطالة
01.22	250	المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	20412	المجموع

**المصدر:** من إعداد الباحثان بالإعتماد على (عقون، بوقحان، و بوفنغور، أبريل 2018، صفحة 204)

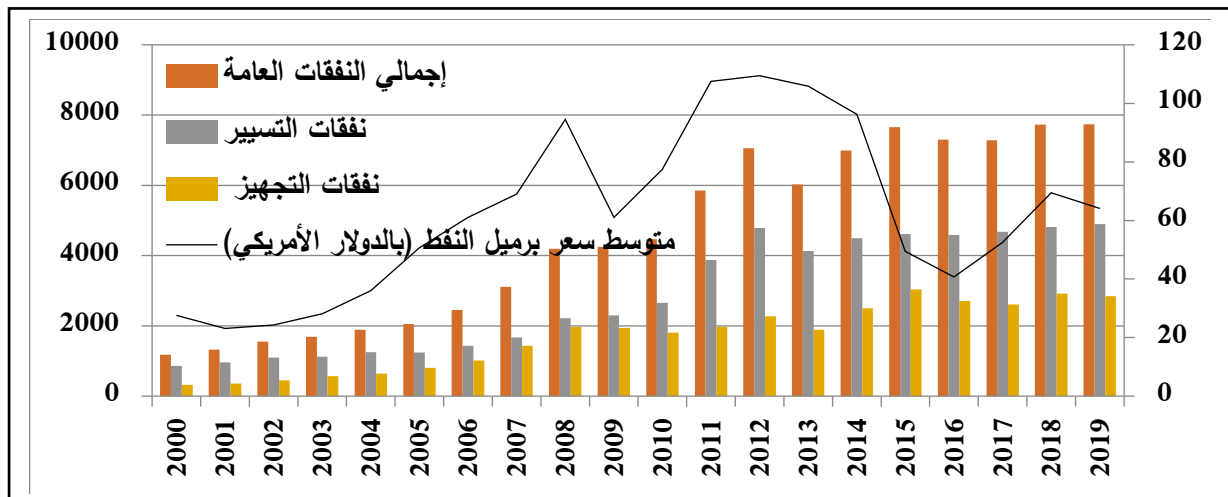
يلاحظ من الجدول أن البرنامج أعطى أهمية كبيرة للتنمية البشرية، حيث خصص لها نسبة 49.59% من المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج، وتتضمن التنمية البشرية كل من قطاع السكن والتربية، التعليم العالي، التكوين المهني، الصحة، المياه، والطاقة... الخ، كما أعطى البرنامج أهمية للمنشآت الأساسية بنسبة 31.59% من المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج، لترقية قطاع الأشغال العمومية، هذا وقد جاءت محاور دعم التنمية الاقتصادية ومكافحة البطالة والبحث العلمي والاتصال في آخر البرنامج، وهو ما يبين أن الجزائر لم تركز على دعم القطاعات الاقتصادية المهمة كالزراعة والصناعة والبحث والابتكار كتركيزها على البنية التحتية والتنمية الإجتماعية مثلا.

**4.1.3. برنامج النمو الجديد (2015-2019):** رصدت الدولة الجزائرية لتنفيذ هذا البرنامج الخماسي نحو 22100 مليار د.ج، أي يقارب 262 مليار دولار، وفي هذا الصدد تم فتح حساب رقم 143-302 تحت عنوان صندوق تسيير عمليات الإستثمار العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو الإقتصادي (2015-2019)، وتتمثل أهدافه فيما يلي: العمل على إحداث نمو قوي للنواتج الداخلي الخام، تنويع الإقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، استحداث مناصب شغل، ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال، تكوين اليد العاملة المؤهلة والمشجعة للإستثمار المنتج للثروة، عصرنه الإدارة الإقتصادية، مكافحة البيروقراطية، وإطفاء طابع اللامركزية في اتخاذ القرارات من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة (عقون، بوقحان، و بوفنغور، أبريل 2018، الصفحات 205-206).

### 2.3. تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

لقد عرفت الجزائر تنامي كبير في نفقاتها العمومية بشقيها -نفقات التجهيز ونفقات التسيير- وذلك بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط، ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل الآتي:

**الشكل 1: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: الملحق 1

- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2004): إن ارتفاع أسعار النفط من 27.60 دولار سنة 2000 إلى 36.05 دولار سنة 2004، كان له تأثير كبير في تسجيل فوائض مالية معتبرة من العائدات النفطية في الجزائر، وهو ما شجعها على التسديد المسبق للديون الخارجية من جهة، والشروع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى زيادة النفقات العامة من 1178.122 مليار د.ج سنة 2000 إلى 1891.769 مليار د.ج سنة 2004، كما يلاحظ نمو نفقات التسيير بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز خلال هذه الفترة.

- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009): مع تواصل مسعى الجزائر في تطوير الاقتصاد وتنويع مصادر دخله، عن طريق البرنامج التكميلي لدعم النمو، فقد ارتفعت قيمة النفقات العامة من 2052.037 مليار د.ج سنة 2005 إلى 4246.334 مليار د.ج سنة 2009، وهو دليل على استمرارية الدولة في سياستها الإنفاقية التوسعية، وقد رافقت هذه الزيادة نمو نفقات التسيير بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز، وقد استفادت مناطق الجنوب والهضاب العليا من مشاريع خصص لها ما يقارب 1700 مليار د.ج للمنشآت القاعدية.

- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2014): وهي فترة برنامج توطيد النمو الإقتصادي، والذي يهدف إلى تعزيز المجهودات التي شرعت فيها منذ عشرة سنوات في دعم التنمية الإقتصادية والاجتماعية المستدامة، وهو ما يترجم زيادة النفقات العامة من 4466.940 إلى 6995.769 مليار د.ج بين 2010 و 2014، كما أن حصيلة نفقات التسيير أيضا خلال هذه المرحلة كانت أكبر من حصيلة نفقات التجهيز. مما يدل على أن الجزائر تحاول شراء السلم الإجتماعي على حساب دفع عجلة النمو والاستثمار.

- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019): لقد عرفت النفقات العامة خلال هذه الفترة العديد من التذبذبات مقارنة بالسنوات السابقة (7656.331، 7282.630، و 7741.345 مليار د.ج سنوات 2015، 2016، و 2019 على التوالي)، وذلك راجع إلى مخلفات الصدمة النفطية لسنة 2014، وما سببته من انهيار حاد في أسعار النفط، حيث أدى تراجع الإيرادات العامة بالدولة إلى إتباع سياسة ترشيد النفقات العامة، والبحث عن إيرادات خارج قطاع المحروقات لتمويل المشاريع المسطرة ضمن برنامج النمو الجديد.

### 3.3. تقييم مساهمة النفقات العامة في تنويع الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019):

هناك العديد من المؤشرات التي تسمح بقياس مدى فعالية السياسة الإنفاقية في تحقيق الأهداف الإقتصادية المسطرة ومدى مساهمتها في دعم النمو والتنمية الإقتصاديين وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو أحد مكونات الطلب الكلي الفعال.

**1.3.3. مؤشر الإسراف في النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة (2008-2019):** وهو أحد المؤشرات الصادرة عن المنتدى الإقتصادي العالمي "دافوس" ضمن تقارير مؤسسة التنافسية العالمية، وهو يسمح بالحكم على مدى رشادة الحكومة في إسراف المال العام، ضمن مجال يتراوح بين الإسراف الكبير وقيمتته (1) والرشادة القصوى وقيمتها (7) (وتمثل كفاءة عالية في تسيير واستخدام المال العام) (العمراوي، 2017-2018، الصفحات 157-158)، والجدول التالي يوضح تطور مؤشر الإسراف في النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة (2008-2019):

**الجدول 4: تطور مؤشر الإسراف في النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة (2008-2019)**

السنوات	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014 /2013
القيمة	3.7	3.2	3.3	3.0	2.4	2.8
الرتبة	134/48	133/80	139/64	142/97	144/116	148/101
السنوات	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018	
القيمة	3.1	3.1	3.1	3.1	3.5	
الرتبة	148/74	140/76	136/75	139/75	141/71	

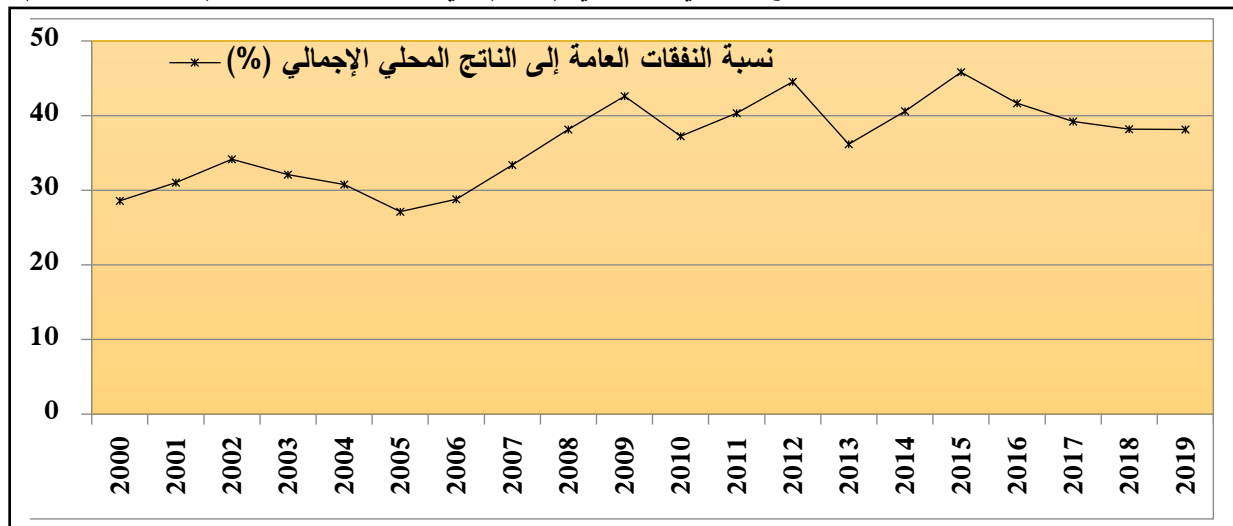
المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: ((The Global Competitiveness Reports, (2008-2019))

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزائر سجلت ارتفاعا في حجم تبذير المال العام، حيث انخفض مؤشر الإسراف في النفقات العامة بالجزائر من 3.7 سنة 2008 (وقد احتلت الرتبة 38 من أصل 134 دولة) إلى 3.5 سنة 2019 (محتلة بذلك الرتبة 71 من أصل 171 دولة)، كما يلاحظ أن أكبر حجم للإسراف في النفقات العامة سجل في سنة 2012، حيث بلغ هذا المؤشر 2.4 (حيث احتلت الرتبة 116 من أصل 144 دولة)، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في نفقات التسيير والتجهيز معاً، المتزامنة مع برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)، وهو ما يعكس عدم الكفاءة والرشادة في استخدام المال العام بالجزائر على الرغم من توجه الحكومة الجزائرية نحو سياسة ترشيد النفقات العامة خلال السنوات الأخيرة.

### 2.3.3. نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

(2019): إن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB) تعد مقياس نسبي لحجم الإنفاق العام وكذا تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

**الشكل 2: نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: الملحق 1

يلاحظ من خلال الشكل السابق، أنه بالرغم من الإتجاه التصاعدي للنفقات العامة خلال الفترة (2000-2019)، إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB) متقاربة نوعاً خلال فترة الدراسة، وقد سجلت أعلى نسبة لها خلال سنتي 2012 و 2015، حيث بلغت نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي فيهما 44.55% و 45.81% على التوالي، وعموماً ارتفعت هذه النسبة من 28.57% سنة 2000 إلى 38.16% سنة 2019 أي زيادة بنسبة 10%، وهذه الزيادة تفسرها البرامج التنموية التي شرعت فيها الجزائر والممتدة على مدى الفترة (2001-2019).

#### 4. مساهمة السياسة الضريبية في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

إن تقلبات أسعار النفط على المستوى العالمي من فترة لأخرى، ألزم الجزائر إلى اعتماد السياسة الضريبية كوسيلة لتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، خصوصاً بعد الصدمة النفطية لسنة 2014.

##### 1.4. الإعفاءات الضريبية الممنوحة لبعض القطاعات الإنتاجية وقطاع الإستثمار:

لقد منحت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإعفاءات الضريبية للعديد من القطاعات الإنتاجية، ويمكن تخيص أهم القطاعات المستفيدة من هذه الإعفاءات في هذا الجدول:

الجدول 5: الإعفاءات الضريبية الممنوحة لبعض القطاعات الإنتاجية وقطاع الإستثمار في الجزائر

القطاع	الإعفاءات الضريبية
الزراعة	الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي: الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور، الإعفاء الكلي لمدة 10 سنوات منذ تاريخ بداية النشاط، فيما يخص الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية الحيوانات في الأراضي المستصلحة حديثاً وفي المناطق الجبلية.
قطاع البناء والأشغال العمومية	الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي: إعفاء المداخل الناتجة عن عمليات إيجار السكنات الجماعية التي تتجاوز مساحتها 80م، إعفاء فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات
الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: إعفاء العمليات المرتبطة بالقروض البنكية الممنوحة للعائلات بهدف شراء أو بناء سكنات فردية، مع تطبيق المعدل المخفض 17% على عمليات البناء وإعادة	الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات: صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين المحققة مع شركائها فقط، التعاونيات الفلاحية للتمويل والشراء، والشركات التعاونية لإنتاج وتحويل وبيع وحفظ المنتوجات
الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: إعفاء العمليات المرتبطة بالقروض البنكية الممنوحة للعائلات بهدف شراء أو بناء سكنات فردية، مع تطبيق المعدل المخفض 17% على عمليات البناء وإعادة	الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات: التخفيض في معدلات الضريبة على أرباح الشركات لعدة مرات، ليصبح معدل هذه الضريبة بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية 19% بدلا من 25%

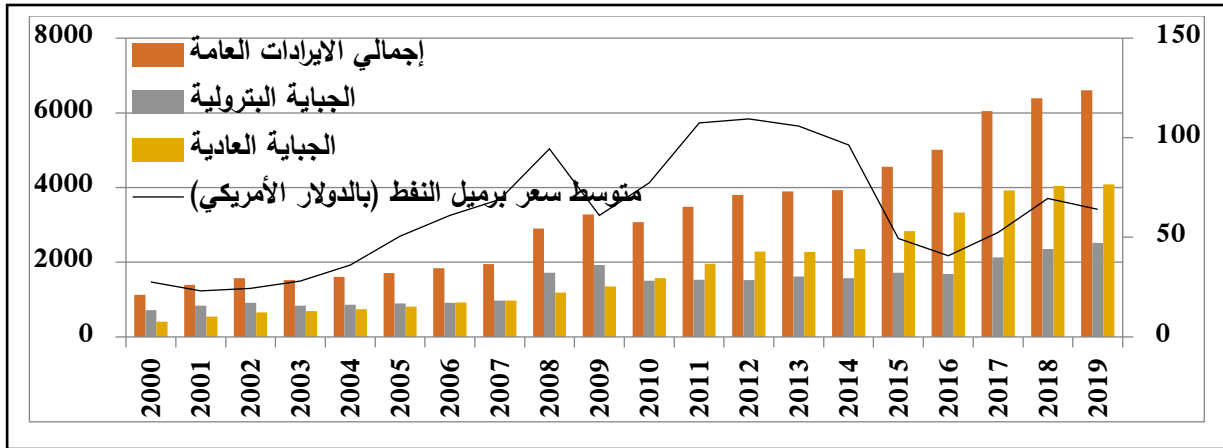
التهيئة للبناء ذات الطابع السكني.	قبل أن يرفع إلى 23% مع صدور قانون المالية لسنة 2015.	المبينة أو غير المبينة التي دامت حيازتها لأكثر من 10 سنوات.	
<p><b>الإعفاءات الضريبية في مرحلة الاستغلال:</b></p> <p>يستفيد في هاته المرحلة لمدة 3 سنوات من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، وتخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، وتكون الاستفادة بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعدده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.</p> <p><b>مزايا إضافية:</b> ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الإستثمارات المنجزة خارج المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة من 3 سنوات إلى 5 سنوات عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل دائم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الإستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.</p>	<p><b>الإعفاءات الضريبية في مرحلة الإنجاز:</b> الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستتناة والمستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات غير المستتناة المستوردة أو المقتناة محلياً التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار، الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار المعني، الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبينة وغير المبينة الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية، وذلك خلال المدة الدنيا لحق الامتياز.</p>	قطاع الإستثمار	
<p><b>ورشات الملاحة البحرية والجوية:</b></p> <p>الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على عمليات استيراد السفن الموجهة لفائدة شركات الملاحة البحرية الوطنية، وتطبيق المعدل المخفض الخاص بضريبة القيمة المضافة على العمليات المنجزة من طرف ورشات الملاحة البحرية والجوية.</p>	<p><b>قطاع الحرف التقليدية:</b> إعفاء التجهيزات والخدمات الداخلة مباشرة في إنجاز الإستثمارات المخصصة لأنشطة الخاضعة للرسم على القيمة المضافة، الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للحرفيين التقليديين الممارسين لنشاط حرفي فني.</p>	الصناعة	

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: (بللعا، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، 2017-2018، الصفحات 154-155-157) و (عماري، 2019-2020، الصفحات 105-106)

#### 2.4. تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2019-2020):

تشمل الإيرادات العامة في الجزائر كلاً من الجباية البترولية والجباية العادية، وهذه الأخيرة تتضمن: (الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الحقوق الجمركية، حقوق التسجيل والطابع... الخ)، يمكن التوضيح من خلال الشكل الآتي:

## الشكل 3: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: الملحق 1

- تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009): لقد سجلت الإيرادات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة نمواً ملحوظاً، حيث بلغت 3275.362 مليار د.ج سنة 2009 بعد أن كانت 1124.924 مليار د.ج سنة 2000، وخلال هذه الفترة كانت نسبة الجبائية البترولية أكبر من الجبائية العادية بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية من 27.6 دولار سنة 2000 إلى 61.06 دولار سنة 2009، وقد استغلت الجزائر هذا الفائض الظرفي في تمويل برامجها التنموية.

- تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019): خلال هذه الفترة حدث تغير جذري في هيكل الإيرادات العامة، حيث أصبحت الجبائية العادية تشكل النصيب الأكبر من الجبائية البترولية بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة، بسبب انهيار أسعار النفط والتي وصلت إلى 40.76 دولار سنة 2016 بعد أن كانت 109.45 دولار سنة 2012، أي إنخفاض بحوالي 68.69 دولار في غضون 4 سنوات فقط كنتيجة للصدمة النفطية لسنة 2014، وخلال هذه السنة بلغت الجبائية العادية 2350.018 مليار د.ج في حين بلغت الجبائية البترولية 1577.730 مليار د.ج، وهو ما جعل الجزائر تتبع سياسة مالية تقشفية صارمة، مع تجميد العديد من المشاريع التنموية المقرر تنفيذها خلال هذه الفترة.

### 3.4. تقييم مساهمة الإيرادات العامة في تنوع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019):

هناك العديد من المؤشرات والمعايير التي يمكن اعتمادها لتقييم مساهمة السياسة الضريبية في دعم التنوع الاقتصادي، وهنا تم الاقتصار على مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة ونسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

#### 1.3.4 مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018):

إن نجاح الإيرادات العامة في تحقيق التنوع الاقتصادي مرهون بدرجة تعبئة وتنوع تلك الإيرادات، وفي حساب هذا المؤشر تم الاعتماد على النسب المئوية لكل من إيرادات المحروقات والإيرادات الجبائية وغير الجبائية والهبات من إجمالي الإيرادات، وقد أخذ هذا المؤشر الأرقام الموالية:

الجدول 6: مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

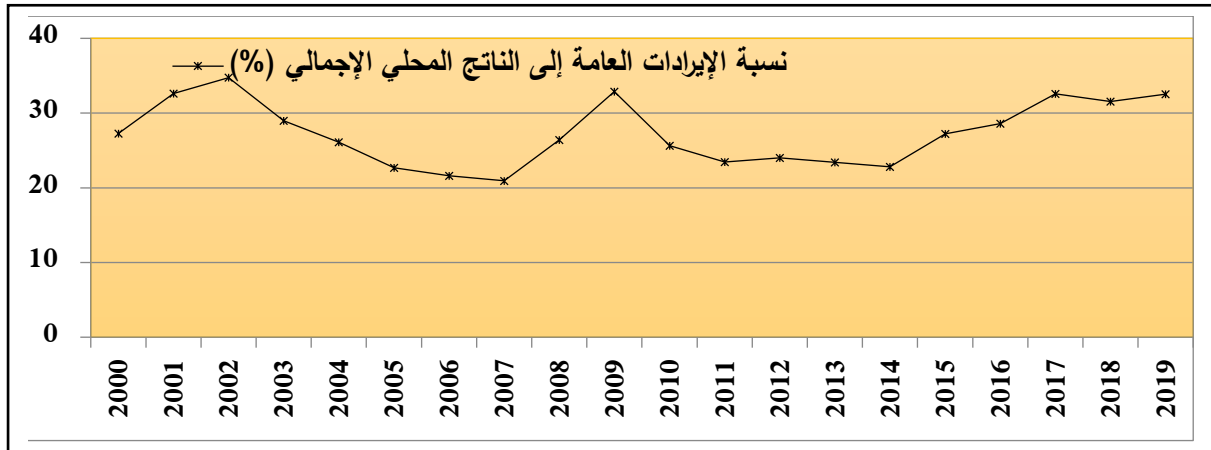
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
H.H مؤشر	0.6	0.43	0.4	0.47	0.41	0.58	0.58	0.57	0.63	0.45
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
HHمؤشر	0.45	0.47	0.45	0.41	0.38	0.31	0.24	0.2	0.2	

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: (Rapports de la banque d'Algérie, 2003, 2008, 2012, 2015, 2018)

شهد مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة في الجزائر تذبذباً متبايناً خلال الفترة (2000-2018)، حيث سجل أعلى نسبة له سنة 2008 (0.63) أين بلغت إيرادات المحروقات (بالتحديد الجباية البترولية) نسبة 80% من إجمالي الإيرادات العامة، في حين سجل هذا المؤشر إنخفاضاً متتالي مع الصدمة النفطية لسنة 2014، حيث وصل إلى 0.2 سنة 2018، معبراً عن جهود الحكومة الجزائرية لتنويع إيراداتها العامة والتقليص من هيمنة الجباية البترولية في تمويل احتياجات موازنتها العامة، وبالتالي دعم تنوع الاقتصاد الجزائري.

**2.3.4. نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):** وهي تمثل قيمة الإيرادات العامة مقسمة على الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، والشكل الموالي يعكس ذلك:

**شكل 4: نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على: الملحق 1

يلاحظ من خلال الشكل أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB) شهدت تذبذباً مستمراً خلال الفترة (2000-2019)، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2002 وقدرت بـ 34.74% وأقل نسبة لها قدرت بـ 20.94% سنة 2007، في حين بلغت 27.28% سنة 2000 و 32.54% سنة 2019، وهذا الإرتفاع على العموم راجع إلى نمو كلاً من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال فترة الدراسة.

## 5. خاتمة:

من خلال هذا البحث تم عرض جهود الحكومة الجزائرية في إطار استهداف التنويع الإقتصادي، بالإعتماد على السياسة المالية كآلية لبلوغ هذا الهدف، حيث تم استعراض إجراءات كلا من السياستين

الإنفاقية والضريبية وتقييم مدى مساهمتها في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019).

**1.5. نتائج البحث:** بعد معالجة الموضوع تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تجيب في مجملها على فرضيات البحث، والمتمثلة في:

- إن التنويع الاقتصادي هو عملية معقدة ومتعددة الأبعاد، وتعتبر زيادة الطاقة الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية أحد الآليات التي تضمن تحقيق هذه العملية الشاملة، بالإضافة إلى تفعيل مختلف القطاعات والمؤسسات والسياسات الاقتصادية والمالية عن طريق توجيه أدواتها نحو خلق قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة؛

- تعتبر السياسة المالية أحد الآليات المؤثرة في التنويع الاقتصادي، عن طريق توجيه الأنفاق الحكومي والضرائب أو السياستين الإنفاقية والضريبية نحو دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة؛

- لقد عرفت الجزائر منذ بداية الألفية سياسة مالية توسعية، والتي تجسدت في البرامج التنموية التي اهتمت بمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مع منح مجموعة من الامتيازات والإعفاءات الضريبية في سبيل زيادة الإنتاج والنتائج المحلي وخلق مصادر جديدة للدخل الوطني؛

- إن تقلبات أسعار النفط انعكست سلباً على عملية تنويع الاقتصاد الجزائري، فبسبب تهاوي أسعارها جراء الصدمة النفطية لسنة 2014، جعل الجزائر تتبع سياسة مالية تقشفية وتلجأ إلى تجميد العديد من المشاريع التنموية المسطرة ضمن برنامج النمو الجديد بسبب عدم وجود الموارد المالية الكافية لتمويلها؛

- انطلاقاً من مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة في الجزائر، يتضح عدم تنوع هذه الإيرادات أي أن الناتج مرتكزاً بشكل كبير على الإيرادات النفطية، إلا أنه بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 فقد عرف هيكل الإيرادات العامة تنوعاً على العموم وبدأ هذا المؤشر في الانخفاض المتتالي؛

- إن عدم قدرة السياسة المالية على المساهمة بدرجة كبيرة في تنويع الاقتصاد الجزائري، راجع إلى زيادة حصيلة نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، وهي نفقات استهلاكية غير منتجة للقيمة المضافة، بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة الجباية البنزولية مقارنة بالجباية العادية بصفة عامة، وهو ما جعل عملية تنويع الاقتصاد الجزائري رهينة لتقلبات عائدات قطاع المحروقات.

**2.5. توصيات البحث:** من خلال ما تم عرضه والنتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- ينبغي على الجزائر أن تضع استراتيجية ملائمة لضمان تنويع اقتصادها بعيداً عن الإيرادات النفطية والسياسات الظرفية والمؤقتة، من أجل التحول إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة؛

- التكامل والتنسيق بين السياسات الاقتصادية عموماً، والسياستين الإنفاقية والضريبية خصوصاً، من أجل ضمان نجاح السياسة المالية في تنويع الاقتصاد الوطني؛

- حوكمة وترشيد الإنفاق العام بما يتلاءم والقدرات الاستيعابية للاقتصاد الوطني، مع تفعيل الرقابة على المال العام، وتوجيهه نحو تمويل نفقات التجهيز الإستثمارية بدلاً من نفقات التسيير الاستهلاكية؛

- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في إدارة عائدات النفط واستغلالها في رفع كفاءة الجهاز الإنتاجي من أجل دعم النمو والتنمية الاقتصاديين؛



- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والصحراء الجزائرية، والإهتمام بكافة القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن من أجل ضمان تنوع مصادر الدخل الوطني وزيادة الناتج المحلي الإجمالي (PIB)؛
- إصلاح النظام الضريبي، وفتح المجال أمام الإستثمار المحلي والأجنبي، مع ضرورة تشجيع القطاع الخاص عن طريق منحه المزيد من الامتيازات والإعفاءات الضريبية، وعدم التمييز بينه وبين القطاع العام في الاستفادة من المشاريع التي تطرحها الحكومة.

## 6. قائمة المراجع:

1. (2008-2019), The Global Competitiveness Reports.
2. (2003, 2008, 2012, 2015, 2018), Rapports de la banque d'Algérie.
3. Aissaoui, A, (2009), The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Aigeria in the context of the Middle-East and North-Africa, Arab Petroleum Investments Corporation , Middle East Economic Survey, (22).
4. Ministère algérien des Finances, Consulté le 02 janvier 2022, sur <http://www.dgppmf.gov.dz>
5. Opec annual statistical bulletin disponible, Consulté le janvier 02 janvier, 2022, sur [https://www.opec.org/opec\\_web/en/data\\_graphs/40.htm](https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm)
6. أحمد ضيف، وأحمد عزوز، (أكتوبر 2018)، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، م 14 ع (19)، 21-36.
7. أسماء بللعماء، (2017-2018)، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية -أدرار، الجزائر.
8. أسماء بللعماء، ودحمان بن عبد الفتاح، (2018)، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م 07 ع (01)، 329-353.
9. إياد عبد الفتاح النصور، (2013)، أساسيات في الإقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
10. سامر مظهر قنطقجي، (2020)، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية: المثلث غير المتساوي الاضلاع بنظرة اسلامية، مركز أبحاث فقة المعاملات الإسلامية، جامعة كاي، روسيا.
11. سليم العمراوي، (2017-2018)، مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات -دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2015)-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، الجزائر.
12. شرف عفون، وسام بوقحان، وخديجة بوفنغور، (أفريل 2018)، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة سماء للاقتصاد والتنمية، م 02 (عدد خاص)، 195-212.
13. فاطمة الزهرة عماري، (2019-2020)، أثر السياسات المالية على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات -دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات خلال الفترة (2001-2018)-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف -المسيلة، الجزائر.
14. فضيل رايس، وإحسان بوبريمة، (أفريل 2021)، التصنيع كخيار إستراتيجي لتنوع الاقتصاد الجزائري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع (83)، 99-118.
15. مراد رحال، وبريكة السعيد، (سبتمبر 2017)، دور السياسة المالية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية (2010-2016)، مجلة العلوم الانسانية، م (17) ع (48)، 101-131.

16. موسى باهي، وكمال رواينية، (ديسمبر 2016)، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، م (03) ع (05)، 133-152.

17. نبيل بوفليح، (ديسمبر 2012)، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، م (06) ع (12)، 243-266.

18. نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي، (2015)، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

19. وديع طوروس، (2011)، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت.

## 7. ملاحق:

### الملحق 1: تطور النفقات والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي الإيرادات العامة	الجبابة البترولية	الجبابة العادية	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	متوسط سعر برميل النفط (بالدولار الأمريكي)
2000	1178.122	856.193	321.929	1124.924	720.000	404.924	4123.5	27.60
2001	1321.028	963.633	357.395	1389.737	840.600	549.137	4260.8	23.12
2002	1550.646	1097.716	452.930	1576.684	916.400	660.284	4537.7	24.36
2003	1690.175	1122.761	567.414	1525.551	836.060	689.491	5264.2	28.10
2004	1891.769	1251.055	640.714	1606.397	862.200	744.197	6150.4	36.05
2005	2052.037	1245.132	806.905	1713.992	899.000	814.992	7563.6	50.64
2006	2453.014	1437.870	1015.144	1841.925	916.000	925.925	8520.6	61.08
2007	3108.569	1673.931	1434.638	1949.050	973.000	976.050	9306.2	69.08
2008	4191.051	2217.775	1973.276	2902.448	1715.400	1187.362	10993.8	94.45
2009	4246.334	2300.023	1946.311	3275.362	1927.000	1348.362	9968.0	61.06
2010	4466.940	2659.078	1807.862	3074.644	1501.700	1572.944	11991.6	77.45
2011	5853.569	3879.206	1974.363	3489.030	1529.400	1960.410	14519.8	107.46
2012	7058.173	4782.634	2275.539	3804.030	1519.040	2284.990	15843.0	109.45
2013	6024.131	4131.536	1892.595	3895.315	1615.900	2279.415	16650.2	105.87
2014	6995.769	4494.327	2501.442	3927.748	1577.730	2350.018	17228.6	96.29
2015	7656.331	4617.009	3039.322	4552.542	1722.940	2829.602	16712.7	49.49
2016	7297.494	4585.564	2711.930	5011.581	1682.550	3329.031	17514.6	40.76
2017	7282.630	4677.142	2605.488	6047.885	2126.987	3920.898	18575.8	52.50
2018	7732.070	4813.683	2918.387	6389.469	2349.694	4039.775	20259.1	69.50
2019	7741.345	4895.236	2846.109	6601.567	2518.488	4083.088	20284.2	64.10

Source: (Rapports de la banque d'Algérie, 2003, 2008, 2012, 2015, 2018), (Ministère algérien des Finances), (Opec annual statistical bulletin disponible)